

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٣٥٨**

الخميس، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوهين	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورونتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيرس

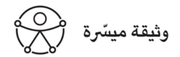
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1829338 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أرحب الآن بالسيد ملادينوف وأعطيه الكلمة.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمين العام، سوف تُكرس هذه الإحاطة الإعلامية لعرض التقرير السابع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يغطي الفترة من ١٣ حزيران/يونيه إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وسأركز على التطورات الميدانية وفقاً لأحكام القرار، بما في ذلك ما يتعلق بالجهود الإقليمية والدولية للنهوض بالسلام.

وأود أن أؤكد من البداية أن هذه التطورات لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع نطاقا وهو: استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية؛ وعدم التيقن بشأن مستقبل عملية السلام والحل القائم على وجود دولتين؛ واستمرار سيطرة حماس على غزة وأنشطتها القتالية، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ وتشييد الأنفاق؛ والإجراءات الانفرادية التي تقوض جهود السلام؛ وانخفاض الدعم المقدم من المانحين للسلطة الفلسطينية؛ والاضطراب في المنطقة الأوسع نطاقا.

وأود أن أسلط الضوء في البداية الوضع المالي الخطير للغاية الذي لا تزال تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونرحب بالمساهمات التي أعلن عنها مؤخرا العديد من الدول الأعضاء، ونحث على توفير تمويل جديد إضافي لعملها الهام. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، سيُعقد اجتماع وزاري لدعم الأونروا على هامش الجمعية العامة. وأحث جميع المشاركين على العمل بصورة بناءة لضمان استمرارية الخدمات الحيوية للوكالة.

ولم تُتخذ خطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإيقاف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية كما هو مطلوب في القرار. وأكرر مجددا أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام.

وقد طرح ما يقرب من ٢ ٨٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة، ووفق عليها وقدمت عطاءات بشأنها. إن ما يقرب من ثلث هذه الوحدات في مستوطنات نائية في عمق الضفة الغربية. وهناك خطط لتشييد ١ ١٠٠ وحدة سكنية بلغت مرحلة متقدّمة في عملية الموافقة، فيما بلغت خطط لتشييد ٦٠٠ وحدة سكنية مرحلة الموافقة النهائية، وتم الإعلان عن العطاءات الخاصة بتشييد ١ ١٠٠ وحدة. وأعلن عطاء أيضا بشأن ٦٠٣ وحدة سكنية في حي رامات شلومو، وهو أول عطاء في القدس الشرقية منذ عام ٢٠١٦.

وفي ٢٨ آب/أغسطس، قضت المحكمة المحلية في القدس بأن بؤرة ميزبه كراميم الاستيطانية غير القانونية يمكن أن تكتسب الصفة القانونية بموجب القانون الإسرائيلي، على الرغم من أنها مشيدة جزئيا على أراضي فلسطينية خاصة. وهذا هو أول حكم يعتمد على ما يسمى بمبدأ تنظيم السوق، الذي يسمح بإضفاء الصفة القانونية بأثر رجعي، على المساكن التي تُشيد بنية حسنة على الأراضي الخاصة، دون موافقة المالك مع تعويضه. وإذا أيدت محكمة العدل العليا في إسرائيل الحكم، فإنه يمكن أن يتيح

إضفاء الشرعية على بؤر استيطانية ووحدات سكنية إضافية في المستوطنات.

إن عمليات الهدم والمصادرة مستمرة للمباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومن خلال التذرع بعدم وجود تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها هدم أو صودر ١١٧ مبنى، ٦١ منها في المنطقة جيم و ٥٦ في القدس الشرقية. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أدى ذلك إلى تشريد أكثر من ١٤٥ فلسطينيا بمن فيهم ٨٢ طفلا، وأثر ذلك على سبل العيش لما يقرب من ٩٥٠ من السكان.

وفي خان الأحمر/أبو الحلو، وهو تجمّع بدوي يتألف من ١٨١ شخصاً، صادرت السلطات الإسرائيلية الأرض، وسدت طرق الوصول وأعلنت المنطقة مؤقتاً منطقة عسكرية مغلقة، قبل الهدم المتوقع للمباني القائمة فيه. وبعد إجراءات قانونية طويلة، وفي ٥ أيلول/سبتمبر، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية عدة التماسات من السكان لمنع الهدم. في ٤ يوليو/تموز، جرى هدم ١٩ هيكلا في أبو نوار، وهو مجتمع بدوي يضم نحو ٦٠٠ شخص. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه تم تشريد ٥١ شخصاً، بينهم ٣٣ طفلاً. كما جرى في وقت لاحق من ذلك الشهر مصادرة وتفكيك مركبة كارافان ممولة من جهات مانحة في تجمع جبل البابا البدوي، كانت تستخدم كمدرسة حضانة لـ ٢٨ طفلا وكمركز نسائي. توجد هذه التجمعات المحلية إما في أو بجوار منطقة مقررة لخطط استيطان في المنطقة ”E-1“، والتي إذا شيدت ستوجد منطقة بناء متصلة بين معاليه أدوميم والقدس الشرقية.

وفي تموز/يوليه، أقرّ الكنيست الإسرائيلي قانونا نقل فيه الولاية القضائية على بعض الالتماسات ضد القرارات الصادرة عن السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية من محكمة العدل العليا إلى محكمة الشؤون الإدارية في القدس. وقد تجعل هذه الخطوة من الأصعب والمكلف الطعن في قرارات هدم أو مصادرة الممتلكات الفلسطينية في المنطقة جيم.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، دعت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، فيديريكا موغيريني، السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في قرار السماح بهدم خان الأحمر، وحذرت من أنه ”ستكون له عواقب إنسانية وخيمة“، ويتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وقد كررت التأكيد على هذه الدعوة ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا والمملكة المتحدة. كما أصدرت بيانا أعربت فيه عن القلق إزاء هذا الإجراء. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، دعا البرلمان الأوروبي أيضا إلى تقديم التعويض النقدي عن الخسائر المالية إذا تم هدم خان الأحمر.

أود أن أنتقل إلى مسألة العنف، التي لا تزال أيضا تشكل عقبة أمام السلام. شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حوادث كبيرة وتصعيد وضع إسرائيل وحماس على حافة الحرب في ثلاث مناسبات على الأقل.

استمرت الاحتجاجات الفلسطينية عند سياج غزة يوميا تقريبا. ولئن ظلت معظم المناسبات سلمية، فقد وضع المقاتلون أجهزة متفجرة مرتجلة، وحاولوا اختراق السياج، وواصلوا إرسال لطائرات الورقية والبالونات الحارقة عبر الحدود. وردت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بوسائل فض الشغب والذخيرة الحية. وخلال الاحتجاجات التي وقعت طوال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ٢٩ فلسطينيا أو توفوا متأثرين بجراح أصيبوا بها سابقا، بما في ذلك ١٠ أطفال. وأصيب ٩٠٠ شخص تقريبا جراء الذخيرة الحية. وقد قُتل جنديٌ إسرائيلي وأصيب آخر بجروح.

وأطلقت حماس والمقاتلون الفلسطينيون حوالي ٥٠٠ من صواريخ غراد وقذائف الهاون من غزة على إسرائيل، في جولات متتالية من الأعمال العدائية. وردا على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي حوالي ٤٠٠ صاروخ وقذيفة دبابة على أهداف في غزة. ودمرت ثلاثة أنفاق تمتد من غزة إلى إسرائيل،

ولقي ١٨ فلسطينيا مصرعهم، منهم ٥ أطفال، وجرح ١١٨ شخصا، وأصيب ٣٧ إسرائيليا بجروح في تلك التبادلات. وفي ثلاث مرات على الأقل تفاقمت الحالة بشكل كبير. ولم يُستعد الهدوء إلا بعد تدخّل مصر والأمم المتحدة للتخفيف من حدة التوترات.

واستمر إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من غزة باتجاه المجتمعات الإسرائيلية المجاورة. وجُرح في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ٢٦٦ فلسطينياً، بمن فيهم ٥ نساء و ٥٤ طفلاً، في اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية خلال عمليات البحث والاعتقال والمظاهرات.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، قتلت طفلة فلسطينية عمرها ١٥ عاما في الاشتباكات التي وقعت في مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم. وبعد ثلاثة أيام، طعن فلسطينيٌ عمره ١٧ عاما رجلا إسرائيليا فأرداه قتيلاً وأصاب اثنين آخرين، في مستوطنة آدم. وفي ١٧ آب/أغسطس و ٣ أيلول/سبتمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية اثنين بالرصاص، أحدهما من عرب إسرائيل والآخر فلسطيني في البلدة القديمة بالقدس وفي مدينة الخليل، على التوالي، بعد أن حاولا القيام بهجمات بالطعن ضد قوات الأمن.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، اندلعت اشتباكات في جبل الهيكل/الحرم الشريف بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، حيث جُرح ١٠ فلسطينيين وأربعة من ضباط الشرطة الإسرائيلية. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، في هجوم آخر، طعن مراهق فلسطيني إسرائيليا أمريكيا فأرداه قتيلا خارج أحد المراكز التجارية في الضفة الغربية المحتلة. ومن المستهجن أن حماس وغيرها من الفصائل اختارت تمجيد هذا الهجوم.

وعلى الرغم من دعوة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الأطراف إلى الامتناع عن أعمال الاستفزاز والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر، فقد استمرت هذه الأمور. حيث واصل قادة حماس التحريض على العنف، حيث تحدث أحد كبار المسؤولين عن ''تطهير فلسطين من دَنَس اليهود'' مهددا بضرب أعناق قادة إسرائيل. واستمرت الصفحات الرسمية لحركة فتح على وسائل التواصل الاجتماعي في تمجيد مرتكبي الهجمات السابقة ضد الإسرائيليين ولم تُدن الهجمات الإرهابية ضد المدنيين. وأدلى بعض الزعماء الدينيين والمسؤولين بتصريحات مؤججة للمشاعر، تتهم إسرائيل بالتآمر لتدمير المسجد الأقصى وتنكر الصلة التاريخية والدينية اليهودية بالقدس.

وفي الوقت نفسه، دعا بعض المسؤولين الإسرائيليين إلى استهداف الفلسطينيين الذين يطلقون الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من غزة باتجاه إسرائيل وقتل مسؤولي حماس خارج نطاق القانون. ودعا أحد أعضاء الكنيست إسرائيل إلى إعادة غزو غزة وأصرّ على أنه على الفلسطينيين في غزة إما الخضوع لسيادة إسرائيل أو الهجرة. واستمر آخرون في الاستفزاز من خلال رفض الحق في إقامة دولة فلسطينية، ودعم نمو المستوطنات، وضم أجزاء من الضفة الغربية.

لقد كرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) النداءات التي وجهتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط

من أجل ''اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين.''

وقد تم اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية، منها إفراج إسرائيل عن حوالي ٤٤ مليون دولار من أموال ضرائب الرعاية الصحية الفلسطينية المحتجزة، الأمر الذي جاء نتيجة لاستمرار المشاركة المباشرة لوزارتي المالية في كلا الجانبين، فضلا عن استمرار إحراز تقدم في إعادة إعمار غزة. وظل معبر رفح بين غزة ومصر مفتوحا فِي أَكْثَرِ الْأَحْيَان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعبرون إلى أكثر من ٠٠٠ ١٢ شخص في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه.

بيد أن التطورات السلبية طغت على الأخبار الإيجابية. وربما يكون أكثرها إثارة للقلق هو استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية والسياسية السائدة في غزة، حيث ظل اتفاق تشرين الأول/أكتوبر الذي تم إبرامه بوساطة مصرية متعثرا، ولم تتمكن السلطة الفلسطينية من تولي مسؤولياتها في غزة.

وإذ نجتمع اليوم، فإن أزمة الطاقة في غزة توشك على بلوغ ذروتها. فقد نفد تمويل الأمم المتحدة للوقود في حالات الطوارئ، مما يعرض مرافق الصحة والمياه والصرف الصحي الحيوية لخطر الإغلاق الفوري، في حين أن الأدوية الأساسية مستوياتها منخفضة بصورة خطيرة. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أوصلت الأمم المتحدة آخر شحنة مُتَوَفّرة من مخزونات الوقود في حالات الطوارئ إلى غزة. وعلى الرغم من الدعوات إلى الجهات المانحة بالتبرع على وجه الاستعجال، لم يصل سوى تمويل إضافي شحيح.

وفاقم الحالة الإغلاقُ المؤقت لمعبر كرم أبو سالم وتقليص منطقة الصيد اللذين قامت بهما إسرائيل أثناء فترات التصعيد، وكذلك استمرار تدابير السلطة الفلسطينية القاضية بخفض الرواتب وإمدادات الطاقة والإنفاق العام في غزة. وصرف منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مليون دولار من صندوق التمويل الجماعي المخصص لحالات الطوارئ لتغطية توفير الوقود للمستشفيات ومرافق المياه والصرف الصحي من أجل الحيلولة دون الانهيار الكامل للخدمات الأساسية.

ولمعالجة الأزمة المزمنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، أطلق مجتمع المساعدة الإنسانية نداءً لجمع ما يقرب من ٥٥٠ مليون دولار هذا العام، من خلال خطة الاستجابة الإنسانية، التي يخصص منها ٧٥ في المائة لمشاريع تستهدف الفلسطينيين في غزة. في الوقت الحاضر، لم يتم تمويل سوى ٢٩ في المائة من النداء، وهو أحد النداءات الأشح تمويلا في العالم.

وتهيب الفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالدول الأعضاء:

”أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧“.

بيد أنّه لم يتم اتخاذ أي من هذه الخطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما دعا القرار جميع الأطراف إلى مواصلة بذل الجهود الجماعية لبدء مفاوضات ذات مصداقية. ولم يُحرز أي تقدم في هذه الصدد.

وأعلنت الولايات المتحدة مرارا أنها تواصل جهودها الرامية إلى وضع خطة سلام شاملة. وفي آب/أغسطس، علقت الإدارة أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من صندوق الدعم الاقتصادي للسنة المالية ٢٠١٧ للضفة الغربية وقطاع غزة، و ٢٥ مليون دولار أخرى لشبكة مستشفيات القدس الشرقية. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة، مشيرة إلى عدم اتخاذه خطوات نحو إجراء مفاوضات مجدية مع إسرائيل ومعربة عن أوجه قلق إزاء المحاولات الفلسطينية لبدء تحقيق مع إسرائيل من جانب المحكمة الجنائية الدولية.

واجتمع المجلس المركزي الفلسطيني في آب/أغسطس وصدق على استمرار قطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة إلى أن تعيد هذه الأخيرة النظر في قرارها بشأن القدس واللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات.

وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت حكومة باراغواي أنها ستعدل عن قرارها السابق الذي اتخذته في أيار/مايو بنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس وأنها ستعيدها إلى تل أبيب.

ومنذ تصاعد الأعمال العدائية في غزة في تموز/يوليه، قادت الأمم المتحدة جهدا غير مسبوق بالتعاون مع حكومتي مصر وإسرائيل والشركاء الدوليين الآخرين لمنع نشوب موجة أخرى من

الأعمال العدائية وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا ودعم عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة، وهو عنصر حاسم في إطار أي جهد سياسي لحل النزاع الأوسع نطاقا.

وعززت الأمم المتحدة قدراتها في غزة للعمل مع الحكومة الفلسطينية ونظيرتها الإسرائيلية لتقديم دعم تنفيذي للجهات المانحة بشأن جميع المسائل المتعلقة بآلية إعادة إعمار غزة وإحاطة الجهات المانحة علما على نحو شفاف ويخضع للمساءلة.

وقد زاد البنك الدولي المبلغ المخصص للضفة الغربية وغزة من ٥٥ مليون دولار إلى ٩٠ مليون دولار خلال العام المقبل، والذي سيُستخدم جزء منه في توفير ما يقارب ٤٠٠ ٤ فرصة عمل قصيرة الأجل. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتسريع برنامجه للمساعدة الاقتصادية الطارئة بدعم من عدة جهات مانحة.

وأود الآن أن تقديم بعض الملاحظات العامة بشأن تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أولا، لا يزال توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير قانوني بموجب القانون الدولي ويواصل تقويض إمكانية تطبيق حل الدولتين. وتبعث الخطوات القانونية والإدارية التي من شأنها توطيد الأنشطة الاستيطانية في عمق الضفة الغربية وتوسيعها على القلق بوجه خاص، إذ إنها تزيد من تقويض التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقبلية.

واستمرار خطر هدم منازل الفلسطينيين وتشريدهم في المنطقة جيم، بما في ذلك في خان الأحمر/أبو الحلو، يشكل مصدر قلق بالغ. ويجعل القرار الصادر عن محكمة العدل العليا بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر هذا التجمع البدوي عرضة لخطر هدم وشيك. إن عمليات الهدم تقوض آفاق حل الدولتين، كما أنها تنتهك القانون الدولي.

ولا يزال العنف والإرهاب وخطر نشوب النزاع في غزة عقبات أمام السلام. وأرحب بالهدوء الذي يعمّ منذ ٩ آب/أغسطس، ولكن يساورني بالغ القلق إزاء المحاولات المستمرة الرامية إلى تقويضه. ويجب على جميع الأطراف – وأشدد هنا على كلمة جميع – مواصلة مشاركتها الإيجابية في العمل مع مصر والأمم المتحدة والاضطلاع بدورها. ويجب على حماس وغيرها من الجماعات المقاتلة المسلحة أن توقف جميع أعمال الاستفزاز والهجمات. ويجب على إسرائيل أن تحسن نظام التنقل في غزة وسبل الوصول إليها. ويجب أن تظل السلطة الفلسطينية حاضرة في غزة. وعلى المجتمع الدولي أن يلبي الاحتياجات الإنسانية الطارئة. وأخيرا، يجب على فتح وحماس الانخراط بجدية في العمل مع مصر بغية إعادة الحكومة الشرعية إلى غزة.

وأدعو مرة أخرى إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف التي لا تزال تهدد حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. فالقانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات العشوائية. وأحث حماس والمقاتلين الفلسطينيين الآخرين على إيقاف إطلاق الصواريخ عشوائيا على جنوب إسرائيل.

وأعيد تأكيد أن قوات الأمن الإسرائيلية تتحمل مسؤولية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية، ويجب عليها ألا تستخدم القوة الفتاكة إلا في مواجهة خطر موت وشيك أو وقوع إصابة خطيرة. واستمرار جيش الدفاع الإسرائيلي في استخدام الذخيرة الحية أمثر يثير قلقا بالغا. إن قتل الأطفال غير مقبول على الإطلاق.

وأدعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة في إدانة العنف والتحريض، اللذين يواصلان تأجيج مناخ تسوده مشاعر الخوف والريبة المتبادلة، فيما يُعيقان الجهود الرامية إلى سد الفجوات القائمة بين الجانبين.

وعلى النحو المبين صراحة في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق)، فإن

الاتجاهات الحالية باتت تهدد إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ولم يُبد الطرفان أي بادرة إيجابية لاتخاذ الخطوات اللازمة لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع. ومن خلال التقيد بالتزاماتهما بموجب الاتفاقات السابقة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بوسع الطرفين، بل يجب عليهما، عكس اتجاه المسار الحالي.

وينبغي لإسرائيل أن تحرز تقدما في عملية الانتقال نحو سلطة مدنية فلسطينية أكبر تتمتع بصلاحيات ومسؤوليات في المنطقة جيم، وفي تحسين الآفاق الاقتصادية الفلسطينية، فضلا عن توفير سبل الحصول على السكن والمياه والطاقة والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية، وفي تخفيف القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين تخفيفا كبيرا.

وما فتئت الأمم المتحدة تعمل بلا كلل على معالجة الأزمة الإنسانية والاقتصادية المتفاقمة في الميدان. وثمة حاجة ماسة إلى دعم توفير الوقود في حالات الطوارئ تجنبا لانهيار الخدمات الحيوية في المستشفيات ومحطات معالجة مياه المجاري انهياراً تاماً. وقد وجه نائب المنسق الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية، جيمي ماكغولدريك نداءين طارئين إلى الجهات المانحة في آب/أغسطس لتخصيص تمويل جديد، وأكرر التأكيد على الطابع الملح لنداءيه. ومن المهم للغاية أيضا أن تتمكن الأونروا من مواصلة توفير خدماتها الحيوية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الأمم المتحدة مع العديد من الجهات المانحة من أجل تنفيذ مبادرات رئيسية ستحسن الحالة فوراً على أرض الواقع، في كل من غزة والضفة الغربية. وأحث الجهات المانحة على النظر في دعم هذه الأنشطة، التي تؤدي دورا حيويا في منع المزيد من التصعيد.

مرّت ٢٥ سنة على التوقيع على اتفاقات أوسلو. لقد كانت لحظة تاريخية استأثرت باهتمام العالم، وغمرت الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة بالأمل في إمكانية تحقيق سلام حقيقي. ومن المحزن أن تلك الرؤية الجريئة لتحقيق السلام الدائم قد باتت مهترئة اليوم.

ويجب علينا إحياء ذلك الأمل. وثمة بديل لدورة العنف المستديمة هذه. ويجب علينا التغلب على المأزق الحالي وإعادة تركيز جهودنا على العودة في نهاية المطاف إلى مفاوضات مجدية تُفضي إلى إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، يقوم على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، بحيث تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة. وأحث جميع الأطراف على مواصلة العمل معاً ومع المجتمع الدولي، حفاظاً على إنجازاتها وسعياً إلى تعزيز تلك الإنجازات.

وأخيرا، أود أن أشدد اليوم على أن الطابع الملح للحالة التي نواجهها على أرض الواقع مأساوي حقا. إذ يمكن أن ينفجر الوضع في غزة بين لحظة وأخرى. ونحن نتحمل مسؤولية إنسانية تدفعنا إلى التحرك. ولكن يجب علينا أيضا أن ندرك أنه لا يمكن للعمل الإنساني وحده حلّ الأزمة. بل يجب أن يتم ذلك في إطار منظور سياسي لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ونحن نتحمل مسؤولية عن دعم الطرفين صوب تحقيق هذه التوقعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية أمام مجلس الأمن بشأن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وعلى التزامه اليومي، فضلاً عن التزام فريقه.

إن كل يوم يمر في غزة والضفة الغربية والقدس يزيد شيئا فشيئا من شدة اليأس من خلال تجسيد واقع ذي ثلاثة محاور. أولا، إن الوضع الراهن الزائف يخفي بالفعل التدهور اليومي على أرض الواقع. وثانيا، يمكن أن تتدهور الحالة في أي لحظة، لتتحول إلى أزمة كاملة، كما كان الحال في غزة على مدى شهور عديدة. وأخيرا، عندما تضعف آفاق السلام في الميدان، يضعف صداها أيضا في القلوب والعقول والكلمات. وهذه هي الحلقة المفرغة التي نراها اليوم. ويفقد الفلسطينيون والإسرائيليون الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع جيلا بعد جيل.

لقد مرّ ربع قرن تقريبا منذ توقيع اتفاقات أوسلو في واشنطن العاصمة. ووفقا لاستطلاعات الرأي، يرى زهاء ثلاثة أرباع الفلسطينيين بعد ٢٥ عاما من أوسلو أن حالتهم قد تدهورت. ونصفهم فقط ما زالوا يؤمنون بإمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

ومع ذلك، فإن الملاحظة التي نقدمها على الدوام في المجلس لا تزال صالحة. فلم يظهر بديل عملي لحل الدولتين منذ أوسلو. والهيكل الجغرافي الفريد الذي يبدو أنه يتبلور أمام أعيننا، كنتيجة للسياسات الاستيطانية، سيفضي في نهاية المطاف إلى تعايش فئتين غير متكافئتين من المواطنين في إقليم واحد.

سيكون ذلك بالنسبة للفلسطينيين، بمثابة التخلي عن تطلعاتهم لإقامة دولتهم، وبالنسبة للإسرائيليين، نهاية مشروعهم الديمقراطي. وفي حين أنه من الضروري ملء الفراغ السياسي الحالي، فإن خطة السلام التي لا تستند إلى المعايير المتفق عليها دوليا، والمتمثلة في حل الدولتين، سيكون مآلها الفشل. ولذلك، من الضروري أن تجري جميع المفاوضات في هذا الإطار، الذي يستند بدوره إلى القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) بشأن القدس، وكذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٨)، الذي نجتمع بشأنه هنا اليوم.

وفيما يتعلق بالقرار الأخير، طلب ١٠ من أعضاء المجلس، بما في ذلك فرنسا، تقديم تقارير مكتوبة إلى المجلس، وفقا للممارسة المتبعة. ونشكر الأمانة العامة على تعميم تقرير مكتوب في شهر حزيران/يونيه الماضي (S/2018/614)، ونشجع على مواصلة تلك الممارسة.

واليوم أود التأكيد على نقطتين: سياسة الاستيطان الإسرائيلية في المنطقة جيم والقدس، التي تهدد الآن بتقويض الحل القائم على دولتين بشكل لا رجعة فيه، وأود أن أشير إلى خطر الهدم الوشيك لقرية خان الأحمر، والحالة في غزة التي قد تؤدي في أي وقت إلى تصاعد أعمال العنف.

ووفقاً لحكم المحكمة العليا الإسرائيلية في ٥ سبتمبر/أيلول، فإن قرار هدم قرية خان الأحمر يعود الآن بالكامل إلى الحكومة الإسرائيلية. ويمكن تنفيذ هذا القرار، الذي ظل سارياً منذ ١٢ أيلول/سبتمبر في أي وقت. وقد أعربت فرنسا، بالاشتراك مع العديد من شركائها الأوروبيين، عن قلقها العميق إزاء ذلك، وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى عدم المضي قدما بعملية الهدم. ومن شأن هدم تلك القرية البدوية، التي ستشمل التشريد القسري لسكانها، أن يتعارض مع القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، فضلاً عن قرارات المجلس. ويتم استهداف العديد من المنشآت التي حصلت على تمويل أوروبي، بما في ذلك إحدى المدارس بشكل مباشر. ويجد مائتان وثلاثون من السكان، بمن في ذلك ما يقرب من ١٦٠ طفلاً، أنفسهم مهددين بالترحيل.

وبالإضافة إلى العواقب الإنسانية للهدم، فإنه سيكون كارثيا، وربما لا رجعة فيه بالنسبة للمشهد السياسي. وسيمهد الطريق لتسوية ما يسمى بالمنطقة هاء - ١، وهي ذات أهمية استراتيجية للحل القائم على دولتين. وسيفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها ويعزل القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية. وبتدميره لتواصل الأراضي الفلسطينية، فإنه سيجعل

حل الدولتين أمرا مستحيلا لتحل محله استراتيجية إسرائيل للضم الفعلي للضفة الغربية. وهذا من شأنه أن يمثل مسؤولية كبيرة تاريخيا، ولكلا الشعبين.

ثانيا، يجب ألا يؤدي تراجع حل الدولتين نتيجة للنشاط الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية إلى نسيان المخاطر الوشيكة التي تواجه غزة. فقد وقعت خلال الأشهر الستة الماضية سلسلة من أعمال العنف في غزة، على خلفية أزمة إنسانية بلغت شدتها نطاقا لم يسبق له مثيل. وفي مواجهة السجل المروع للمظاهرات المتتالية على طول جدار الفصل، أدانت فرنسا الاستخدام غير المتناسب والعشوائي للقوة ودعت إسرائيل إلى احترام حق الفلسطينيين في التظاهر سلميا. لقد استنكرنا أيضا استخدام حركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة للمظاهرات. وأخيراً، قمنا بإدانة إطلاق الصواريخ واستخدام أجهزة حارقة موجهة إلى الأراضي الإسرائيلية، فضلاً عن بناء أنفاق هجومية من قبل حركة حماس.

وفي عدة مناسبات خلال الأشهر الأخيرة، كان قطاع غزة يقترب من اندلاع نزاع مسلح جديد، حيث شهد نزاعا ثلاث مرات خلال العقد الماضي. وفي كل مرة، تم تجنب الأسوأ، ويرجع الفضل في ذلك على وجه الخصوص إلى الجهود التي تبذلها مصر، والتي نرحب بها على وجه الخصوص، وعمل الوساطة الذي قام به نيكولاي ملادنوف، الذي أشكره أيضا. ولكننا نعرف أنه إذا استمرت الحالة الراهنة، فلا يمكننا تجنب التصعيد الواسع النطاق إلى أجل غير مسمى. ومن ثم، فإن أهل غزة هم الذين سيدفعون الثمن مرة أخرى. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب حدوث ذلك. ومن مسؤولية المجلس أن يتكلم بصوت قوي لمنع التصعيد. إن الصمت الذي لزمه منذ بداية الأزمة يصم الآذان بشكل أكبر كل يوم ، وهو بصراحة غير مفهوم.

إلى جانب عدم التصعيد الفوري واحترام وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٤، لن يكون هناك حل دائم في غزة بدون مصالحة بين الفلسطينيين في إطار مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية وبدون استعادة صلاحيات السلطة الفلسطينية في غزة. وفي هذا الصدد، نرحب باستئناف العملية التي بدأت في القاهرة قبل عام تقريبا، والتي يجب أن يتبعها التزام حقيقي من جانب السلطة الفلسطينية بتحسين الظروف المعيشية لسكان غزة. وفوق كل شيء، لن يؤدي سوى رفع الحصار فقط، مع توفير الضمانات الأمنية الضرورية لإسرائيل، إلى إتاحة إمكانية تلبية احتياجات السكان.

وبالتوازي مع هذه الجهود، يجب أن نقدم دعمنا الكامل لمقترحات المنسق الخاص بشأن التنفيذ السريع للمشاريع ذات الأولوية. وستتاح لنا الفرصة لمناقشة ذلك بمزيد من التفصيل في الأسبوع المقبل في لجنة الاتصال الخاصة بتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين المجتمعين في نيويورك. ويجب أن تكون هذه المشاريع مصحوبة بتدابير إنسانية سريعة الأثر، وهي ضرورية لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان ومنع المزيد من التصعيد.

وعلى نفس المنوال، ثمة حاجة إلى تعبئة دولية لم يسبق لها مثيل لتمكين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من مواصلة أنشطتها الأساسية وإبقاء مدارسها مفتوحة بدون انقطاع، في غزة وفي جميع أنحاء المنطقة. وستتاح لنا فرصة الدعوة إلى تعبئة جماعية من هذا القبيل خلال أسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى أثناء الجمعية العامة. إن المخاطر كبيرة بالنسبة للسكان المعنيين بالطبع، ولكنها كذلك أيضا بالنسبة للاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، ندعو الولايات المتحدة إلى الاستمرار في التزامها التاريخي تجاه اللاجئين والأراضي الفلسطينية، بمشاركة ضرورية من جانب المجتمع الدولي.

إن فرنسا دولة صديقة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وليس لها مصلحة أخرى غير إحلال السلام في المنطقة وإمكانية أن يعيش السكان المعنيون في أمان وكرامة. وكما نعلم جميعا، فإن مصيري الإسرائيليين والفلسطينيين متداخلان: ولن يحقق أي من الشعبين تطلعاته الوطنية بطريقة مستدامة على حساب الآخر. وبعد مرور خمسة وعشرين عامًا على اتفاقية أوسلو، وفي سياق تزايد الأزمات الإقليمية، لم يفقد الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أيًا من جاذبيته وأهميته الرمزية. ولا يمكن المجتمع الدولي غض الطرف عنه.

وبهذه الروح سيلتقي رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون، غدا في باريس برئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس. وبهذه الروح، سيجري اللقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السيد بنيامين نتنياهو الأسبوع القادم على هامش الجمعية العامة. إن قناعة فرنسا هي أن توجهنا المشترك بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التنفيذ عن طريق التفاوض، بناء على حل الدولتين، الذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم بين إسرائيل وفلسطين. ولن تدخر فرنسا أي جهد في هذا الصدد.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص مرة أخرى على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يقوم به لتحسين الحالة وتقريبها من تحقيق السلام، وكذلك لجميع الأعمال المضنية التي اضطلعت بها أفرقته في الميدان.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق حل الدولتين، مما يؤدي إلى إقامة إسرائيل آمنة ومأمونة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، وتكون القدس عاصمة مشتركة. ولا نزال نعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وعلى كافة الأطراف التركيز على الخطوات المؤدية إلى إحلال السلام.

وكما قال السفير الفرنسي، لقد أبرمنا اتفاقات أوسلو قبل حوالي ٢٥ سنة. ومن المثير للقلق على نحو مضاعف إذن أن نرى التطورات الأخيرة في الميدان بشأن الجوانب الرئيسية للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويعتبر مستوى وخطاب الكراهية من جانب جميع الأطراف، الذي يجرد الإنسان من إنسانيته، مشينا وخطيرا أيضاً.

وتظل المملكة المتحدة تشعر بالقلق البالغ إزاء قرار السلطات الإسرائيلية هدم قرية خان الأحمر، التي تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لتواصل دولة فلسطينية جغرافيا. وهدمها يهدد بتوجيه ضربة رئيسية لآفاق حل الدولتين، تكون القدس عاصمة مشتركة لهما، بتمهيد السبيل لبناء مستوطنات في المنطقة E-1. وقد قالت الأمم المتحدة إن الهدم يمكن أن يصل إلى حد النقل القسري في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ولا يعطي الحكم الأخير للمحكمة العليا الإسرائيلية تصريحا بالهدم. ويظل الهدم خاضعا للسلطة التقديرية للحكومة الإسرائيلية. ولذلك، فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى إلى عدم المضي قدما بخطتها الرامية إلى هدم القرية، بما في ذلك المدرسة، وتشريد السكان.

وأتشاطر القلق إزاء الحالة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تواجه ضغطا ماليا في وقت يتزايد فيه الطلب على مساعداتها. نحن نؤيد تسوية عادلة ونزيهة وواقعية ومتفق عليها لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وسنظل، حتى ذلك الحين، ملتزمين التزاما راسخا بدعم الأونروا واللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط. ويساورنا القلق إزاء أثر قرار الولايات المتحدة الأخير بشأن التمويل. فنحن نعتقد أن الأونروا شريان حياة للملايين من اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط. وقد قدمنا نحن أنفسنا حتى الآن ما يقرب من ٦٧ مليون دولار للأونروا، ٥٩ مليون دولار لخدماتها الأساسية و ٧٫٨ ملايين دولار كمساعدات

إنسانية في سورية. ونأمل أن يساعد ذلك في تلبية الاحتياجات العاجلة وأن تظل البرامج والخدمات من دون انقطاع. وندعو المجتمع الدولي والجهات المانحة الأخرى إلى أن تحذو ذلك الحذو وأن تكثف من تقديم الدعم إلى الأونروا لضمان عدم توقف خدماتها الحيوية. وأود أن أشدد، في الوقت نفسه، على أنه يتعين على الأونروا أن تواصل النهوض بإصلاحات موفرة للتكاليف وواقعية وتقنية، حتى يكون لها مستقبل مستدام. وستواصل المملكة المتحدة العمل بشكل وثيق مع الأونروا والجهات المانحة بشأن أفضل السبل لكفالة استمرارية تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الوقت الراهن.

أخيرا، وكما قال السفير الفرنسي، هناك حاجة ملحة إلى معالجة الحالة الإنسانية المروعة المتدهورة في غزة. وقد أعلنت المملكة المتحدة مؤخرا عن برنامج حجمه ٤٩ مليون دولار لدعم التنمية الاقتصادية في غزة وفي الضفة الغربية. وقد أفرجنا عن مبلغ ٢,٦ مليون دولار لليونيسيف للمساعدة في تزويد ما يصل إلى مليون شخص في غزة بالمياه النظيفة والمرافق الصحية، واستجبنا لنداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقديم مليوني دولار لدعم الاحتياجات الطبية الطارئة. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى الحد من النزاع في غزة. فمن مصلحة الجميع أن يسود السلام والاستقرار في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. نحن نؤيد الجهود التي يبذلها المنسق الخاص لتحسين الحالة في غزة تأييدا تاما، ونحث الأطراف المعنية على التعامل على نحو تام مع مقترحاته.

وكذلك نود نرى تقدما بشأن المقترحات الإنسانية والاقتصادية في اجتماع الأسبوع المقبل للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وندعو كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية على السواء إلى الوفاء بالتزاماتهما المعلقة. ونعيد تأكيد ضرورة أن تحد إسرائيل من القيود التي تفرضها على تنقل سكان غزة وسبل وصولهم، وأن تلتزم حماس التزاما كاملا بعدم اللجوء إلى أعمال العنف وأن تضع نهاية كلية لهجماتها على إسرائيل.

لا بد من الحفاظ على زخم المصالحة بين فتح وحماس، لكي نرى تحسنا طويل الأجل في غزة. وتدعم المملكة المتحدة الجهود المصرية الرامية إلى تمكين السلطة الفلسطينية من استئناف السيطرة على غزة. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بشكل بناء. إن الوفيات التي حدثت مؤخرا على جانبي النزاع، بما في ذلك مقتل ثلاثة فلسطينيين في غزة خلال الأسبوع الماضي وطعن إسرائيلي في مستوطنة في ١٦ أيلول/سبتمبر، تعكس الحاجة إلى إحراز تقدم في إنهاء دورة العنف. ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الدولي، وتخفيف حدة التوترات وممارسة ضبط النفس ومنع وقوع الحوادث التي يمكن أن تعرض حياة الفلسطينيين والإسرائيليين للخطر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الموضوعية بشأن التسوية في الشرق الأوسط.

تنعقد جلسة اليوم في يوم يمثل معلما بارزا في تاريخ عملية السلام في الشرق الأوسط. فقبل أربعين عاما مضت، تم التوصل إلى اتفاقات كامب ديفيد. وقبل خمسة وعشرين عاماً، تم التوصل إلى اتفاقات أوسلو. لقد شكلت تلك العناصر، إلى جانب معالم أخرى اتفق عليها المجتمع الدولي، حجر الأساس لعملية سياسية تم إثراؤها كذلك بقرارات هامة من مجلس الأمن ومبادئ مدريد التوجيهية ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين بشأن التسوية في الشرق الأوسط.

ويأتي في صميم هذا الأساس القانوني الدولي حل الدولتين للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي يتوقف تنفيذه على الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس واللاجئين والحدود والأمن، عن طريق الحوار

المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وللأسف، أتت تلك التواريخ الهامة في خضم تطورات مقلقة في سياسات الشرق الأوسط. فالدلائل تشير بشكل متزايد إلى رغبة في تقويض ما تم التوصل إليه، بما في ذلك بمشاركة الولايات المتحدة، أي تقويض نقطة الانطلاق نحو تسوية. وإلا فكيف يمكن للمرء أن ينظر إلى القرار الأخير الذي اتخذته واشنطن بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في عاصمة الولايات المتحدة؟ ولا يمكننا حقا أن نفهم سحب التمويل المقدم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ورفض مواصلة تيسير تشغيل مستشفيين في القدس الشرقية مؤخرا. لقد انهارت الالتزامات الثنائية. وحتى التعاون الهام المتعلق بالترتيبات الأمنية معرض للخطر. من شأن تلك التدابير أن تلحق أضرارا كبيرة بالجهود الجماعية الرامية إلى التوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية شاملة في الشرق الأوسط.

لا يزال هناك وقت لإلغاء القرارات المتخذة. نحن نرى الرد في تنقيح النهج الحالية، التي لها عواقب خطيرة على آفاق عملية السلام والعودة إلى جذور التسوية. هناك حاجة إلى التركيز على إحياء التعاون الدولي بروح الرعاية المشتركة للاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وكذلك عملية مدريد. فقد أفضى ذلك، بالطبع، إلى إنشاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، التي، كما نراها، تشكل الآلية الأكثر فعالية، والتي وافق عليها مجلس الأمن. من الضروري تنشيط العمل على بدء الحوار الفلسطيني الإسرائيلي المباشر. وما يظل مهما، في ذلك الصدد، هو مبادرتنا لتنظيم اجتماع شخصي، في موسكو، بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين. من الضروري عكس الاتجاهات الحالية، التي أتت نتيجة لقرارات انفرادية. إنني أشير إلى وقف أنشطة الاستيطان من جانب إسرائيل في الأراضي المحتلة، والتصريحات المؤججة للمشاعر والعنف من كلا الجانبين. وبطبيعة الحال، لا يمكن للمرء إغفال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، وفي المقام الأول، في قطاع غزة. نحن ننطلق، في الوقت نفسه، من فرضية أن المساعدة القوية إلى غزة يجب أن تتوافق مع إعادة بناء الوحدة فيما بين صفوف الفلسطينيين.

وننوه بالعمل الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما الأونروا، في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين. ونرحب بإشراك الجهات الفاعلة الإقليمية في التسوية في الشرق الأوسط. ونلاحظ، ونثمن عاليا دور مصر والأردن في الشؤون الفلسطينية. إن موقف روسيا بشأن التسوية في الشرق الأوسط كان وما زال مبدئيا وثابتا. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بأن التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية أمر بالغ الأهمية لتحسين الحالة في المنطقة بأسرها. من شأن استمرار النزاع بين إسرائيل وفلسطين، على العكس من ذلك، أن يسمم الأجواء الدولية العامة باستمرار، وأن يكون له أثر ضار على الجهود الرامية إلى تسوية الأزمات الإقليمية الأخرى، وأن يغذي الإرهاب. ونود استرعاء الانتباه، بصفة خاصة، إلى أهمية تحسين العلاقات داخل الأسرة العربية. فنحن مهتمون بجامعة دول عربية فعالة وقوية حيث تحل جميع المنازعات على أساس الحوار القائم على الاحترام المتبادل. وندعو إلى إحياء الجهود المتعددة الأطراف بشأن قضايا الشرق الأوسط ككل. ونقترح أن ينظر الزملاء بدقة في رؤيتنا لوضع تدابير لبناء الثقة في الخليج الفارسي، التي ينبغي أن تفضي في نهاية المطاف إلى إنشاء هيكل أمني إقليمي.

وهذا أمر مهم ليس لحل الأزمات في سوريا واليمن وليبيا فحسب، بل ولمنع الصراعات المحتملة أيضا.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر عقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية المفصلة التي قدمها عصر هذا اليوم، والتي تلفت الانتباه إلى الحالة المأساوية في غزة.

وفي هذا الصدد، أود أن أركز على ثلاث نقاط نرى أنها تحتاج إلى الاهتمام العاجل.

أولا، وضع حد لممارسات الاستيطان والهدم والإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتأسف بيرو وتلاحظ بقلق استمرار هذه الممارسات التي تتعارض مع القانون الدولي، وتهدد السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية بخطر شديد وتقوض إمكانية التوصل إلى حل سياسي. ونشعر بالقلق خصوصا إزاء الأثر الإنساني الذي قد ينشأ جراء هدم مجموعة من المباني في قرية خان الأحمر التي، كما ذكر السيد ملادينوف، تضم مجموعة من ١٨١ فلسطينيا، أكثر من نصفهم من القصر. ويجب أن تتوقف هذه الممارسات، مع الامتثال الصارم للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن، لا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ثانيا، أننا نعتقد بضرورة عكس مسار الحالة الإنسانية المتدهورة. ونلاحظ مع الأسف التدهور العميق والمستمر للحالة الإنسانية في قطاع غزة، التي تفاقمت بسبب أحداث العنف الأخيرة والتخفيضات في تمويل برامج المساعدة. وبغية التغلب على هذا الواقع، نرى أنه من الضروري معالجة نقص السلع والخدمات الأساسية، فضلا عن الحصار الذي يتعرض له ملايين الفلسطينيين والذي يوفر بيئة مثالية لأولئك الذين يشجعون العنف والتطرف. وفي هذا الصدد، نرحب بقيام المبعوث الخاص وفريقه بطرح مشاريع محددة للبنى التحتية والتنمية في غزة.

ونعتقد أيضا أن من الضروري المضي قدما بعملية المصالحة بين الفلسطينيين، وأن ينعكس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية مصر في أعمال ونتائج ملموسة. ونعتقد أنه ينبغي أن يمكن السلطة الفلسطينية الشرعية من استعادة السيطرة الفعلية على غزة، وأن ييسر استئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل.

كما يجب أن نؤكد مجددا على ضرورة تزويد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتمويل ثابت ويمكن التنبؤ به. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين تعبئة تضامن المجتمع الدولي، لا سيما البلدان التي لديها أكبر الموارد وأولئك الملتزمين بالسلام والاستقرار في المنطقة.

النقطة الثالثة، والأخيرة، أننا نعتقد أن من الأهمية إنهاء العنف والالتزام بالتوصل إلى اتفاق سياسي. ونأسف لأن الطرفين يواصلان مواقفهما العدائية. وبيرو تدين العنف العشوائي لحماس، والاستجابات الإسرائيلية غير المتناسبة وخطاب المواجهة من كلا الجانبين. ونشدد على أهمية وإلحاح وجود حد أدنى من التفاهم يساعد على عكس مسار التوجهات السلبية على أرض الواقع واستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وكل ذلك بهدف تحقيق الحل العملي الوحيد: دولتان تتعايشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها على نحو متبادل.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على العرض المقدم في حزيران/يونيه الماضي، في صورة خطية، للتقرير الفصلي (S/2018/614) عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي طلبه من الأمين العام ١٠ من أعضاء مجلس الأمن (انظر S/2018/454). ونأمل في الحصول على تقرير خطي جديد في كانون الأول/ديسمبر توخيا للمزيد من الشفافية في معالجة هذه المسألة الحساسة.

السيد ما تشاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

لا تزال قضية فلسطين هي جوهر مسألة الشرق الأوسط، وهي أساسية لتحقيق السلام في تلك المنطقة. إن التطورات الأخيرة في فلسطين وإسرائيل مقلقة للغاية. ولا تزال آفاق الحل القائم على وجود دولتين بعيدة المنال، ما دام استئناف محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية يواجه الصعوبات والأنشطة الاستيطانية وهدم الممتلكات الفلسطينية مستمر بلا هوادة.

والحالة في قطاع غزة لا تزال هشة، تشوبها الخسائر البشرية المستمرة في صفوف المدنيين الفلسطينيين. ونتيجة للمصادمات العنيفة، لا يمكن تجاهل خطر تصاعد النزاع. وبالنظر إلى الحالة

المزرية الراهنة، يتعين على المجتمع الدولي تكثيف جهوده لتشجيع التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية. وينبغي لمجلس الأمن على وجه الخصوص أن يأخذ بزمام المبادرة وأن يقدم القدوة.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم حل الدولتين، الذي يمثل الاتجاه الصحيح لحل القضية الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من جهوده السياسية والدبلوماسية على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق لإيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين. ولا بد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن بفعالية، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية، ووقف هدم الممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك قرى البدو، والرفع الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة، واتخاذ خطوات لمنع العنف ضد المدنيين.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل موحدا في جهد متضافر للتشجيع على الاستئناف المبكر لمحادثات السلام بين الجانبين. وينبغي لجميع الأطراف المعنية تضييق هوة الخلافات فيما بينها، والانخراط بشكل كامل في الحوار والتشاور، وتجنب أي إجراء أحادي قد يؤدي إلى تفاقم الحالة، وذلك لتهيئة البيئة الضرورية لاستئناف الحوار. ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا لإيجاد وسيلة قابلة للتطبيق للتغلب على الجمود الحالي. وينبغي لأولئك الذين لديهم تأثير كبير في الشرق الأوسط بشكل خاص أن يضطلعوا بدور بناء في هذا الصدد.

ثالثا، يجب معالجة المسائل الحساسة، مثل وضع القدس، بشكل سليم. إن مسألة وضع القدس معقدة وحساسة. وينبغي لجميع الأطراف إيلاء الأولوية للسلام والهدوء في المنطقة والتصرف بحذر تجنبا لإثارة نزاعات إقليمية جديدة. وينبغي لجميع الأطراف احترام التعددية التاريخية، وإعلاء الإنصاف والعدالة، وتنفيذ توافق الآراء الدولي، والسعي من أجل التعايش السلمي، والتصرف بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتوافق الدولي للتوصل إلى تسوية تفاوضية تراعي مصالح الأطراف كافة.

وعلى المجتمع الدولي ألا ينسى أكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. ولأكثر من ستة عقود، اضطلعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور هام في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وفي تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. وتواجه الوكالة حاليا الكثير من التحديات، بما في ذلك نقص التمويل. وإننا نقدر المساهمات المتزايدة للأطراف المعنية في الوكالة، وندعو جميع الأطراف إلى تقديم دعم إضافي وثابت للوكالة وللبلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين من أجل تخفيف الضغط على جهود إغاثة اللاجئين. وخلال السنوات الثلاثين الماضية وأكثر، قدمت الصين مساهمات مالية سنوية للوكالة. وفي هذا العام، وفي ضوء الاحتياجات الملحة للوكالة، زدنا مساهمتنا وفقا لذلك. وستواصل الصين تقديم أكبر دعم ممكن للوكالة للاضطلاع بولايتها.

والصين تدعم الشعب الفلسطيني بشدة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤيد مزيدا من إدماج فلسطين في المجتمع الدولي. وستواصل الصين القيام بدور بناء في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط تمشيا مع اقتراح النقاط الأربع الذي طرحه الرئيس الصيني شي جينبينغ لحل القضية الفلسطينية.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المنسق الخاص السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الواضحة اليوم. كما أشكره على تذكيره بشأن تقلب الحالة على أرض الواقع والطابع الملح لها وبحقيقة أنه يتعين علينا، بعد ٢٥ عاماً من اتفاقات أوسلو التاريخية، إجراء مناقشات جادة

وصريحة بشأن العقبات التي تعترض السلام والأخطار التي تهدد حل الدولتين، وهو الحل الذي يمثل الإجماع الدولي. وأود أن أتناول ثلاثة عناصر من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦): المستوطنات والعنف والتفريق.

تستمر سياسة الاستيطان الإسرائيلية بلا هوادة على الرغم من الإدانة الدولية المتكررة لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت السلطات الإسرائيلية خططاً ومناقصات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بينما يجري هدم المنازل الفلسطينية ويتعرض سكانها لخطر النقل القسري. ونؤيد الدعوات الموجهة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى السلطات الإسرائيلية لإعادة النظر في قرارها بهدم قرية خان الأحمر البدوية في المنطقة ”E-1“. فذلك ستكون له عواقب وخيمة على السكان، ومعظمهم من الأطفال، فضلاً عن عواقب ذلك على التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية وإمكانية وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية. إن سياسة إسرائيل الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وكذلك الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك هدم القرى والبلدات الفلسطينية وما يترتب عليه من احتمال النقل القسري للسكان. وتقوّض هذه السياسة آفاق السلام وحل الدولتين. ولذلك، نحث السلطات الإسرائيلية على إعادة النظر في تلك السياسات وعكس مسارها.

وندعو إلى اتخاذ خطوات لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتدمير. وتمشياً مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وسياسة الاتحاد الأوروبي الراسخة، ندعو إلى التفريق بين إسرائيل داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وبين الأراضي المحتلة. وكما يتضح من الإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص اليوم، ليس هناك تقدم في تنفيذ ذلك الجزء من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونحث جميع الدول على العمل في هذا الصدد.

منذ اجتماعنا السابق، في آب/أغسطس (انظر S/PV.8239)، رحبنا بأن الحالة في غزة ومحيطها قد استقرت إلى حد ما بفضل الجهود الدولية، لا سيما من خلال المنسق الخاص ومصر. ولكن، وكما سمعنا، فإن الحالة لا تزال متوترة وهشة. ومن أجل تحقيق الاستقرار الطويل الأجل، نؤكد على أهمية مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، في هذه الجهود. وبينما قد يكون بالإمكان تفادي نزاع مدمّر آخر بين إسرائيل وحماس، لا بد من التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة. والتدخلات ذات التأثير السريع والمباشر والفوري على الحياة اليومية ممكنة، وتمس حاجة سكان غزة الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة إليها. ونتطلع إلى مناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في الأسبوع القادم، ولكن أود أن أشدد على الأهمية البالغة لرفع نظام الإغلاق الإسرائيلي ووضع نهاية لأعمال العنف والأعمال الاستفزازية، ولإحراز تقدم في المصالحة بين الفلسطينيين وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة.

إننا ندرك جميعاً أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تؤدي دوراً حاسماً في الميدان. فهي توفر التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ولكنها تشكّل أيضاً عاملاً أساسياً للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك في البلدان المجاورة، إلى حين تسوية مسألة الوضع النهائي للاجئين. وبالتالي فإننا نأسف لقرار الولايات المتحدة بعدم تقديم المزيد من التمويل للأونروا بعد عقود من الدعم السياسي والمالي. لقد كانت الولايات المتحدة تقليديا هي أكبر الجهات المانحة، وكان الدعم الذي تقدّمه موضع تقدير كبير. وأسهم قرارها في خلق أزمة مالية خطيرة في الأونروا، حيث يبلغ النقص الحالي في التمويل ١٨٦ مليون دولار. وقبل بضعة أسابيع، فتحت مدارس الأونروا أبوابها

أمام أكثر من نصف مليون طفل فلسطيني. غير أن تمويل الوكالة ليس مضموناً بعد أيلول/سبتمبر. ولا زالت الحاجة تدعو إلى سدّ الفجوة المالية المتبقية لكي تظل المدارس مفتوحة.

إن السويد هي من بين أكبر الجهات المانحة للأونروا. وقد وقعنا، في آب/أغسطس، على اتفاق شراكة متعددة سنوات تزيد قيمته على ٢٠٠ مليون دولار. ونحن ملتزمون تماماً بدعم الأونروا في هذه المرحلة الحرجة. وبالتعاون مع شركائنا، بما في ذلك الأردن الذي نشيد بالتزامه تجاه الأونروا، سعينا إلى حشد الدعم السياسي والمالي على مدى الأشهر الأخيرة. وسنغتنم مناسبة الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة لهذه الغاية. وندعو جميع البلدان إلى تكثيف الدعم، لأن العجز لم يسبق له مثيل وهو يهدد، كما قيل، بإثارة عدم الاستقرار وإشاعة فكر التطرف العنيف في كل من غزة والمنطقة الأوسع نطاقاً.

ومن المؤسف أن اتفاقات أوسلو لم تحقق السلام الذي يستحقه كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ونؤكد من جديد دعمنا لإنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل الدولتين، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة. فلا يوجد ببساطة بديل قابل للتطبيق عن حل الدولتين، الذي يمثل السبيل الوحيد لتحقيق التطلعات المشروعة للشعبين. ومع ذلك، فإن هذا الهدف، كما سمعنا اليوم، أصبح يزداد بُعداً يوماً بعد يوم. ومن ثم، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا الجماعية من أجل إنقاذ حل الدولتين. ويؤدي المجتمع الدولي والجهات المعنية الإقليمية دوراً رئيسياً في إحياء مفاوضات سلام مجدية، الأمر الذي يتطلب المشاركة الكاملة للمرأة. وللمجلس أيضاً دور يضطلع به، مثلما فعل باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

كثيراً ما نتحدث في هذه القاعة عن مدى أهمية احترام قرارات المجلس. ولهذا السبب، نشعر بقلق بالغ إزاء الغياب الواضح لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولذلك، فوجئنا بعدم تعميم تقرير للأمين العام قبل جلسة اليوم. ونشير إلى أن تقديم تقارير مكتوبة ممارسة معتادة في المجلس، على النحو المنصوص عليه في المذكرة الرئاسية S/2017/507. وقد تم تعميم التقرير (S/2018/614) في حزيران/يونيه، تمشياً مع الطلب المقدم من عشرة أعضاء في المجلس. ونشجع على استمرار هذه الممارسة ونتطلع إلى تلقي تقرير كتابي عن الفترة المشمولة بالتقرير الفصلي المقبل.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة جداً عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

قبل ٢٥ عاماً مضت، تم التوقيع على اتفاق أوسلو الأول. وعلى الرغم من العديد من أوجه القصور، مثّل الاتفاق حلاً توفيقياً تاريخياً. وللأسف، لم نر منذ ذلك الحين أي خطوات إيجابية ذات قيمة نحو تحقيق السلام. بل على العكس من ذلك، نرى أن الحالة الأمنية في الآونة الأخيرة في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة قد أصبحت أكثر توتراً. وأعربنا، مرات عديدة خلال الأسبوعين الماضيين، عن بالغ القلق إزاء الخسائر المأساوية في أرواح المدنيين من كلا الجانبين. وناشدنا إسرائيل استخدام القوة المتناسبة. كما دعونا الفلسطينيين إلى وقف عمليات الإطلاق العشوائي والمتعمد للصواريخ من غزة على إسرائيل والامتناع عن التسبب في حرائق بإطلاق بالونات وطائرات ورقية حارقة.

وأودّ أن أؤكد مرة أخرى أنه يجب على جميع الأطراف أن تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشير التطورات الأخيرة على أرض الواقع بوضوح إلى الحاجة الملحة لمواصلة عملية التهدئة. ونعتقد أن حل الدولتين عن طريق التفاوض وحل جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والمستوطنات واللاجئون الفلسطينيون والحدود والترتيبات الأمنية، لا يزال طريقة واقعية

للوفاء بالتطلعات المشروعة لكلا الطرفين وتحقيق السلام الطويل الأجل.

وينبغي لنا تعزيز التعاون مع بلدان المنطقة، ولا سيما مصر والأردن، الأمر الذي سيكون له أثر حقيقي على تهدئة التوترات في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية. ونناشد الجانبين الامتناع عن الخطوات الأحادية الجانب التي تحكم مسبقاً على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي ونتوقع منهما أن يثبتا، من خلال إجراءاتهما وسياساتهما، التزامهما بالسلام. وبصورة أعم، أود أن أؤكد على أن بولندا تؤيد حل الدولتين الذي يمكن أن تتحقق بموجبه التطلعات الوطنية لطرفي النزاع كليهما، بما في ذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك حق إسرائيل في ضمان أمنها وتطبيع العلاقات مع الدول العربية.

وللأسف، لم نر حتى الآن أي خطوات إيجابية نحو تحقيق هذا الهدف. والحالة في قطاع غزة مقلقة للغاية. ولا يوجد تقدم في العمليات السياسية والأمنية والإنسانية في غزة. وتضر الحالة السائدة المتمثلة في عدم اتخاذ خطوات حاسمة نحو عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة، على الرغم من بذل مصر قصارى الجهود لإحياء العملية، بالتطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة وتسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية وتنطوي على خطر التصعيد. ومما لا شك فيه أن إحراز تقدم في عملية المصالحة الفلسطينية من شأنه أن يسهم في تحسين الحالة على أرض الواقع.

ومن المؤسف أن يستمر الاستفزاز والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر على كلا الجانبين. ونرى أن هذه الأعمال تشكل عقبة كبيرة أمام تنشيط عملية السلام. كما يجب الإشارة إلى أنه نتيجة لهذا التحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر، لاحظنا وقوع عدد متزايد من الحوادث الخطيرة، ينطوي بعضها على الأطفال الذين يتعين حمايتهم بصورة خاصة.

وبينما نناقش موضوع الشباب، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المالية المتدهورة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويمكن أن تستغل التصريحات المؤججة للمشاعر بسهولة نظرا لانعدام الأمل والآفاق الحقيقية لدى الأجيال الشابة، خاصة في غزة. ويمكن أن تكون للآثار المترتبة عن تخفيض هذا الدعم عواقب أمنية وإنسانية خطيرة، ليس في الأراضي الفلسطينية فحسب، بل وفي البلدان المضيفة للاجئين أيضا. وتواجه الوكالة بالفعل تحديات كبيرة في الوفاء بولايتها المتمثلة في الإبقاء على الخدمات الأساسية التي تقدمها، مثل التعليم والرعاية الصحية. وفي ظل غياب حل سياسي دائم، لا يسع المجتمع الدولي أن يتنصل من مسؤوليته وواجبه تجاه اللاجئين الفلسطينيين المتمثلة في كفالة استمرار عمل الوكالة على أساس مالي متين.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا على موقف الاتحاد الأوروبي الطويل الأمد بأن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي ولا تزال تقوض التوقعات العملية والآمال في تحقيق السلام. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أكرر النداء الذي أطلقه منسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة لإلغاء الخطط الهادفة إلى هدم قرية خان الأحمر/أبو الحلو. ولا يقتصر الخطر الوشيك المتمثل في الهدم والتشريد على المجتمع المحلي، بل إن هذه الخطوة ستشكل سابقة خطيرة يمكن أن تؤثر على المجتمعات البدوية في المنطقة جيم.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي السيد نيكولاي ملادينوف على المعلومات التي قدمها اليوم.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن قلقنا إزاء عدم تعميم تقرير خطي عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، على الرغم من أن ١٠ من أعضاء المجلس طلبوا ذلك في رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو وتم التصرف وفقا لذلك في حزيران/يونيه، عندما تم توزيع التقرير في الوقت المناسب. وأشكر الأمين العام لانضمامه

إلى طلبنا في ذلك الوقت، ونكرر التأكيد على أنه ينبغي تكرار هذه الممارسة مع جميع التقارير. ونشدد على أهمية أن تقدم الوفود تقارير خطية حيث إن ذلك يتيح لنا معلومات مباشرة تتعلق بالوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على حل الدولتين وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وللأسف، فإن حكومة إسرائيل تواصل إظهار ازدرائها للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن. ولا يزال ما تتخذه من إجراءات إدارية وقانونية تثير اتجاهات سلبية خطيرة في الميدان، وتستخدمها قوات الأمن كمبرر للمشاركة في أعمال عنف ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته. وعلى نحو ما أبلغنا اليوم السيد ملادينوف، فإن حكومة إسرائيل قامت بهدم أو مصادرة ٢٥ مبنى تمتلكها أسر فلسطينية في المنطقة جيم والقدس الشرقية بحجة عدم وجود رخص بناء. ونتيجة لهذا العمل التعسفي، تم تشريد ٤٧ شخصا - بمن فيهم ٢٣ طفلا - وتأثرت سبل عيش ١٠٨ من المدنيين بشدة.

ويرفض وفد بلدي بقوة الهجمات المميتة التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية على السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تلك التي أبلغ عنها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تقريره عن حماية المدنيين. لقد قدم المكتب في هذا التقرير تفاصيل عن قيام الجيش الإسرائيلي بقتل ثلاثة فلسطينيين، من بينهم طفلان، وإصابة ٦٦٦ شخصا بين ٢٨ آب/أغسطس و ١٠ أيلول/سبتمبر نتيجة استخدام الذخيرة الحية. كما يقدم التقرير تفاصيل عن وقوع خسائر في الأرواح تقدر بما مجموعه ٥٠ شخصا أثناء محاولة ١٠ قوارب الإبحار من غزة لكسر الحصار البحري الإسرائيلي كجزء مما يسمى مسيرة العودة الكبرى. وبلغت هذه الأحداث ذروتها باحتجاز البحرية الإسرائيلية للسفن، وكالعادة، استخدام أسلحة الحرب الفتاكة والغاز المسيل للدموع.

ونشعر بالقلق إزاء البطالة المخيفة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فمعدل البطالة يبلغ ٢٧ في المائة - وهو أعلى المعدلات في العالم، استنادا إلى تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يحذر أيضا من أن التأثير أكبر على النساء والشباب.

كما نرفض رفضا قاطعا تسييس المساعدة الإنسانية الذي تقوم به بعض الدول الأعضاء بسحب الدعم الاقتصادي الذي تقدمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مبررة قرارها بادعاء الافتقار إلى المدارس والخدمات الصحية والمساعدة التي تقدمها الوكالة. وتثني بوليفيا أيما ثناء على ما تقوم به الأونروا من عمل إنساني في مساعدة أكثر من ٥,٤ ملايين فلسطيني من الرجال والنساء الذين يجدون أنفسهم لاجئين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة والأردن ولبنان وسورية. وفي ضوء هذه الحاجة ذات الأولوية، فإننا ندعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى مواصلة تقديم مساهماتها الاقتصادية القيمة للوكالة على أساس أن الأثر الوحيد للأزمة الحالية هو تدهور نوعية الحياة لجميع اللاجئين الفلسطينيين.

وكما هو الحال في مناسبات أخرى، تعرب بوليفيا عن التزامها الراسخ بجميع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للحالة، وفي هذا الصدد، تؤيد مبادرات مثل خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وغيرها من المبادرات التي تكفل تحقيق سلام عادل ودائم حتى تتمكن الشعوب من العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وبوليفيا مقتنعة بأن السبيل الوحيد الطويل الأجل لإيجاد حل لهذا الاحتلال هو حل الدولتين، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة ضمن

الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ووفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نشكر السيد نيكولاي ملادينوف على الإحاطة الإعلامية الشاملة والقيمة التي قدمها لنا اليوم وتذكيره لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بخطورة الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونؤكد له هنا مجددا على دعم دولة الكويت الكامل للجهود الحثيثة التي يقوم بها من أجل تحقيق سلام دائم وعادل وشامل للقضية الفلسطينية، هذه القضية التي طال أمدها وزادت وطأتها على الحياة اليومية لشعب يعاني مرارة الاحتلال وقسوته منذ أكثر من خمسة عقود.

> ''إذا لم يتم استلام أموال جديدة على الفور فسوف نواجه انهيارا كارثيا في تقديم المساعدات الأساسية للخدمات المقدمة في المستشفيات والعيادات، فضلا عن معالجة مياه الصرف الصحي... إن الوقود في المستشفيات في القطاع يكفي لدعم توفير الخدمات فقط لأكثر من أسبوعين إجمالا... وهو ما يعرض حياة أكثر من ٥٠٠ من المرضى الضعفاء إلى الخطر... من بينهم المرضى في غرف العناية المركزة والأطفال حديثي الولادة والمرضى الذين يحتاجون إلى الجراحة الطارئة والمرضى الذين يحتاجون إلى غسيل الكلى، فضلا عن المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية الطارئة''.

بهذه العبارات ناشد السيد جيمي ماكغولدريك، منسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، العالم ومجتمع المانحين للحيلولة دون وقوع كارثة جديدة، هذه المرة صحية، على أهالي قطاع غزة.

ولا نبالغ عندما نقول إن أسابيعا قليلة تفصل غزة عن انهيار كارثي في الخدمات الإنسانية حسب تقديرات السيد ماكغولدريك، وهو الأمر الذي يجب أن يضاعف من مسؤوليتنا عن حماية المدنيين لتجنب حدوث هذا السيناريو، القاتم عبر إلزام إسرائيل باحترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية وغير الشرعية. فبالأمس كانت مناشداتنا ترمي إلى تلافي بروز أزمة إنسانية بسبب إغلاق اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لمعبر كرم أبو سالم الحيوي، واليوم الشعب الفلسطيني لا يزال يواجه تحديات مضاعفة. فالأرقام والحقائق لا تكذب، حيث يوجد أكثر من ٤٨٠٠ مريض في قطاع غزة بحاجة ماسة يوميا للحصول على الرعاية الصحية الأساسية.

تظهر لنا مضامين الإحاطة التي تقدم بها السيد فلادينوف، مرة أخرى، أن الوضع في غزة لا يزال على حافة الهاوية، خاصة بعد سقوط عدد من الشهداء والجرحى. إذ قتل مؤخرا ثلاثة مواطنين فلسطينيين، من بينهم طفل يبلغ من العمر ١٢ عاما، إلى جانب إصابة ٢٤٨ آخرين، ٨٠ منهم أصيبوا بالرصاص الحي.

وبهذا يرتفع عدد القتلى منذ بداية فعاليات مسيرات العودة الكبرى السلمية في ٣٠ آذار/مارس الماضي إلى ١٨٠ قتيلا. إننا ندين بشدة تلك الجرائم الاسرائيلية الممنهجة ضد أبناء الشعب الفلسطيني المدنيين العزل، والتي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان. هذا إلى جانب الأوامر التي أعطيت من قبل سلطات الاحتلال لتحريك جرافات وآليات الهدم باتجاه منطقة خان الأحمر بعد رفض المحكمة الإسرائيلية العليا الالتماس الذي تقدم به المجتمع البدوي من أهالي المنطقة، وهو ما ينذر بتهجير ٨٠ عائلة فلسطينية أي حوالي ١٩٠ فردا، ٥٣ في المائة منهم من الأطفال لصالح إنشاء مشروع ما يسمى ''القدس الكبرى''، بما فيها المشروع الاستيطاني المسمى ''E1''، بهدف تفريغ المنطقة من أي تواجد فلسطيني وفصل جنوب الضفة الغربية عن وسطها وعزل مدينة القدس المحتلة عن الضفة الغربية،

مما يمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني ويقوض جهود حل الدولتين.

وهنا نجدد مطالبتنا بضرورة إلزام سلطة الاحتلال الإسرائيلي باحترام وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد على أن الاستيطان الاسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام.

ونرحب هنا بأول تقرير مكتوب صدر عن الأمين العام (S/2018/614) حول تنفيذ ذلك القرار في شهر حزيران/يونيه الماضي، ونعبر عن أسفنا لعدم صدوره هذا الشهر. ونتطلع إلى صدور تقارير مكتوبة دورية على صعيد تطبيق هذا القرار في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل، وذلك استجابة لطلب عشر دول أعضاء في هذا المجلس وتماشيا مع الممارسة المتبعة ومع مضامين مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507.

للأسف نجد أن الخدمات الأساسية التي توفرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لما يزيد على خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل لديها تواجه ضغوطا كبيرة نتيجة الأزمة المالية الحادة التي تواجهها الوكالة، بعد أن كنا نعتقد أن ما آلت إليه الوكالة من أزمة مالية في السابق لا يمكن أن يسوء أكثر.

إلا أننا اليوم نجد أن تلك التحديات قد تضاعفت وباتت تشكل خطرا مباشرا على هؤلاء اللاجئين نتيجة للعجز المالي. ونحث الدول المانحة على أهمية الاستمرار في توفير الدعم المالي اللازم والمستدام لبرامج وأنشطة الوكالة على اعتبار أن تمويلها هو مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا يمكن أن تتحمل أعباءها دول محددة.

ومع ذلك فقد فاق إجمالي ما قدمته دولة الكويت خلال الأربع سنوات الأخيرة فقط ٧٠ مليون دولار أمريكي، وسنستمر في هذا الدعم إلى جانب العديد من الدول.

لقد عكست الجلسة الخاصة لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري لبحث أزمة الأونروا بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر، الدعم الكامل للتفويض الممنوح للوكالة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ (د-٤) ورفض محاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية الوكالة من خلال الحملات الممنهجة ضدها.

وتمت دعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة باعتبار ذلك حقا يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

للأسف، فقد سادت حالة التوتر في مدينة القدس مجددا بسبب الاقتحامات الاستفزازية التي تقوم بها جماعات متطرفة من المستوطنين لباحة المسجد الأقصى المبارك وسط حماية عسكرية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية التي أطلقت الغاز المسيل على المواطنين واعتقلت العشرات من المصلين وحراس المسجد بما في ذلك إبعاد موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية.

ونجدد هنا رفضنا وإدانتنا لجميع تلك الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المقدسة، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانيا ومكانيا وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه.

وفي هذا السياق، نشيد بقرار حكومة بارغواي بعدم نقل سفارتها إلى القدس احتراما للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ختاما، سيدتي الرئيسة، إن ما سبق ذكره ما هو إلا لمحة مبسطة للمعاناة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الأعزل، بل إن ما سبق ذكره هو جزء بسيط من المآسي التي تواجه أشقاءنا الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والأهم من ذلك كله هو أن

ما سبق ذكره عليه أن يحرك ضمائرنا جميعا لوضع حد للظلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني لعقود طويلة.

الجميع هنا يعلم علم اليقين أن القضية الفلسطينية تقع على رأس اهتمامات كل مسلم وكل عربي، ولن يكون هناك أمن وسلام دائم طالما استمر الاحتلال، فالسلام الشامل والعادل والدائم لا بد من أن يستند إلى قرارات الشرعية الدولية وخريطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية للسلام، وبما يحقق للشعب الفلسطيني كافة حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نتوجه بالشكر إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته عن آخر التطورات فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

لا نزال نشعر بالقلق أن الإجراءات السلبية التي يتخذها الطرفان لا تبرح تؤجج التوترات في المنطقة، ونشعر بالحزن لوفاة المدنيين الأبرياء. من الضروري للغاية أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ إجراءات لا تسهم في إحراز تقدم، إنما تزيد بدلا من ذلك حالة الإحباط وانعدام الثقة.

لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في غزة تشكل مصدر قلق وبذل كل جهد ممكن لتجنب حدوث ما هو أسوأ يظل مسألة ذات أولوية. ونأمل أن تساعد بعض المناسبات المقررة خلال الأسبوع الرفيع المستوى في تعبئة المساعدة الدولية الضرورية لتلبية احتياجات الفلسطينيين. ولا نزال نؤيد مشاركة الأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع مصر وكل الأطراف المعنية لمعالجة الحالة في غزة. إن إحراز تقدم في عملية المصالحة بقيادة مصر أمر أساسي، ويجب حث الأطراف على التعاون لما فيه مصلحة شعبيهما، اللذين يعانيان منذ أمد طويل.

وأخيرا، وبعد مضي ٢٥ عاما على التوقيع على اتفاقات أوسلو، لا يزال السلام في الشرق الأوسط وفلسطين بعيد المنال إن الحاجة إلى تنشيط الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل شامل ودائم وعادل على أساس صيغة الدولتين واضحة جدا. وفي هذا الصدد، يُعد تيسير استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين أمرا حيويا. ويتحتم على المجلس دعم تلك الجهود بهدف تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط على أوسع نطاق.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد هذه الجلسة المستنيرة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة، الذي بصرتنا إحاطته الإعلامية بالتحديات المتعددة والمعقدة للسلام والاستقرار في منطقة تتأثر تأثرا شديدا بالأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية.

ومن بين بؤر التوتر في الشرق الأوسط، تُعد المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية بلا شك أكثر الأزمات المعقدة التي ما برحت تواجه المجتمع الدولي على الإطلاق، لعدم التمكن من توفير استجابة نهائية ومقبولة بصورة عامة على مدى ٧٠ سنة.

إن كوت ديفوار، التي ما فتئت تدعو دائما إلى الحوار والتسوية السلمية للمنازعات، تأسف لعدم وجود إطار عملي وتوافقي للتشاور منذ حدوث الجمود في اتفاقات أوسلو، التي أثارت الآمال في السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولذا فإن بلدي يكرر دعوته إلى القادة الإسرائيليين والفلسطينيين لتجاوز الحالة الراهنة، واستئناف الحوار من أجل توطيد المكاسب السابقة لإيجاد الظروف المؤدية إلى تحقيق السلام العادل والدائم.

إن بلدي، الذي يعلق أهمية كبيرة على أمن دولة إسرائيل وعلى الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، يؤكد من جديد دعمه القوي للحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام داخل حدود عام ١٩٦٧.

ولذا تشجع كوت ديفوار جميع الأطراف على العمل من أجل التهدئة بغية وضع حد لحلقة العنف المفرغة. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو كوت ديفوار إلى تمديد الهدنة الحالية وترحب بقيام إسرائيل بإعادة فتح معبر إيريز.

وفي السياق الحالي، لا يعد استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين مجرد ضرورة. إنه، قبل كل شيء، حاجة ملحة، يمكن أن تساعد على احتواء بذور العنف المحتمل. وهذا هو السبب في أن بلدي يؤيد مبادرة فرنسا في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، التي أدت إلى اعتماد ٧٠ دولة ومنظمة دولية للإعلان المشترك لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي بالحل القائم على وجود دولتين. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الإعلان إلى التوصل إلى تسوية للأزمة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الصعيد الإنساني، تشجع كوت ديفوار المانحين على مواصلة وزيادة المبادرات الرامية إلى مساعدة السكان الفلسطينيين المعرضين للضرر. وفي هذا الصدد، ترحب بإعلان الأردن عن تنظيمه لمؤتمر في ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك، لتعبئة الدعم المالي اللازم لمواصلة أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تقدم المساعدة إلى ثلاثة ملايين من الفلسطينيين المحتاجين.

إن كوت ديفوار مقتنعة بأن السلام ممكن عندما تدعمه شجاعة والتزام الرجال الذين يترفعون عن أعمق الانقسامات والكراهية. ونأمل أنه ذات يوم في القريب العاجل، سيتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من التغلب على انقساماتهم العميقة التي يمكن تجاوزها بالتأكيد، من أجل الدخول في حوار بناء بهدف التوصل إلى تسوية دائمة على أساس حل الدولتين للصراع الذي استمر لفترة طويلة جدا.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على معلوماته المستكملة الشاملة والموضوعية جدا بشأن تنفيذ قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونحن نتابع عن كثب مفاوضاته مع البلدان الرئيسية بشأن هذه المسألة. ونقدر على وجه الخصوص، الاجتماعات التي عقدها مع السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين والقيادة الإقليمية، فضلا عن الدبلوماسيين الروس ودبلوماسيي الاتحاد الأوروبي، في محاولة لاستعادة الهدوء وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى هذه المنطقة المضطربة.

ونكرر تحذيرات الأمم المتحدة من أن هناك حلقة مفرغة من الصراع في الشرق الأوسط، وهي مدعاة للقلق الشديد. إن هذه الصراعات تؤجج التوترات على جميع المستويات وفي مختلف السياقات، بما في ذلك الحالة في سورية والحالة في اليمن، والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ولقد تابعنا بعناية أحدث المستجدات عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وحيث أننا وقعنا أيضا الرسالة المؤرخة ١٤ أيار/مايو بشأن الإبلاغ عن تنفيذ ذلك القرار، لاحظنا عدم تعميم تقرير خطي عن هذا الاجتماع، على النحو المطلوب في رسالتنا المشتركة. وقد رحبنا جميعا بتعميم تقرير خطي في ١٤ حزيران/يونيه ونعتقد أن من المهم الاستمرار في الممارسة المعتادة. ونتطلع إلى تلقي تقرير خطي قبل الفترة المشمولة بالتقرير المقبل في كانون الأول/ديسمبر.

وتدعو كازاخستان كلا الجانبين إلى الوفاء بالتزاماتهما وفقا لجميع قرارات المجلس التي اعتمدت على مدى السنوات الخمسين الماضية منذ عام ١٩٦٧. ويجب على المجلس كفالة الامتثال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لذا، فإننا ندعو إلى التجميد

الكامل لبناء المستوطنات. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة المتعمدة في هدم المباني الفلسطينية وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ونقل تلك الأراضي للاستخدام الحصري لطرف واحد، تقوض الحل القائم على وجود دولتين.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق إزاء اعتزام السلطات الإسرائيلية هدم قرية البدو التي يسكنها مجتمع محلي قوامه ١٨١ شخصا. إن هذه الأعمال تقوض إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة. وبالإضافة إلى ذلك، تشعر كازاخستان بالجزع إزاء إعلان الإدارة المدنية الإسرائيلية عن خطة لتوسيع مستوطنة تينا أوماريم الإسرائيلية غير القانونية في بلدة داريا في منطقة الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف الهدم ووقف جهود إعادة توطين المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية.

وفيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تؤكد كازاخستان مجددا الحاجة الماسة لدعم تلك الهيئة الهامة في ضوء عملها البالغ الأهمية، لا سيما وأن الحالة في غزة تبعث على اليأس. إن أكثر من عقد من الحصار قد حرم السكان من حقوقهم الأساسية وجعل أكثر من ثلثي السكان يعتمدون على المعونة الإنسانية. ويؤكد بلدي أيضا أهمية تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين. ومن المهم تماما جمع كل الفصائل الفلسطينية معا وتوحيدها تحت سلطة فلسطينية شرعية وديمقراطية. ويعرب وفد بلدي أيضا عن التقدير للجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي ومصر لكفالة الوحدة فيما بين الفلسطينيين ونحض جميع الأطراف والحركات السياسية الفلسطينية على الاندماج في هيكل سياسي وطني واحد.

وتدعو كازاخستان المجموعة الرباعية للشرق الأوسط - الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة - لإعادة إحياء عمل تلك الهيئة الدولية. ونعتقد أن استئناف المفاوضات الضرورية التي تضطلع بها المجموعة الرباعية بشأن التسوية في الشرق الأوسط سيساعد في توطيد الجهود المتعددة الأطراف للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع.

وأخيرا، ندعو قادة إسرائيل وفلسطين، وسائر الأطراف المعنية، إلى اتخاذ خطوات ملموسة للحفاظ على إمكانية التعايش السلمي والحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب. وينبغي أن يستند ذلك، كما نقول دائما في المجلس، إلى الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في إقامة دولتهم، وحق إسرائيل في التمتع بالأمن.

السيد فان أوستيروم (هولندا): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد ملادينوف على اللمحة العامة التي قدمها عن التطورات الأخيرة. إنها قائمة واقعية تؤكد الحاجة الملحة لخطوات إيجابية. إننا نشيد به وبفريقه لجهودهم الدؤوبة من أجل السلام. ونشكره أيضا على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

واسمحوا لي أن أشير إلى الرسالة التي أرسلت إلى الأمين العام في أيار/مايو، ووقعها ١٠ من أعضاء مجلس الأمن الحاليين، وطلبنا فيها تقارير خطية عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ورحبنا بالتقرير الخطي الذي تلقيناه في حزيران/يونيه، ونتطلع إلى تلقي تقارير خطية في المستقبل.

ولدي ثلاث نقاط اليوم - أولا، الذكرى السنوية لاتفاق أوسلو؛ ثانيا، الأخطار التي تهدد حل الدولتين؛ ثالثا، الحالة في غزة.

أود أولا أن أتأمل في فترة السنوات الـ ٢٥ التي انقضت منذ أوسلو. لقد تم توقيع أولى اتفاقات أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. لقد كانت المصافحة بين رابين وعرفات تاريخية، وكانت إيذانا ببداية فترة يمكن فيها تحقيق السلام، أو هكذا كنا نتوقع أو نأمل جميعا. وأُنجز الكثير منذ ذلك الحين. فقد أُنشئت السلطة الفلسطينية وتم نقل الاختصاصات واعتُبرت المؤسسات

الفلسطينية جاهزة لتحمل مسؤوليات الدولة. وهذا ليس أمرا بسيطا في مثل هذه الفترة القصيرة.

بيد أن هذه العملية لا تزال غير مكتملة. فقد توقف نقل المسؤوليات. والانقسام بين غزة والضفة الغربية يزداد ترسخا. ويتواصل نمو المستوطنات بلا هوادة. وفي عام ١٩٩٣، بدا أن إعادة توطين ٠٠٠ ١٠٠ مستوطن أمر صعب. ولكن حل التحدي الحالي المتمثل في وجود ٠٠٠ ٦٠٠ مستوطن في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يمثل مهمة ذات أبعاد هائلة. وأعلنت إسرائيل في تموز/يوليه وآب/أغسطس عن خطط لإنشاء أكثر من ٠٠٠ ٢ وحدة سكنية جديدة. ومملكة هولندا تدين هذه القرارات. وقد زاد عدد الوحدات السكنية المُخطط لبنائها زيادة شديدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨، مقارنة بالربع الأول من العام، وكذلك مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧. إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتلك السياسة تقوض فرص السلام، كما أكد المجلس في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وأدى توقف عملية السلام إلى انتشار شعور بخيبة الأمل والإحباط على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية. ويعتقد ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني أن الوضع اليوم أسوأ مما كان عليه قبل اتفاقات أوسلو. وتبلغ نسبة تأييد حل الدولتين في صفوف الإسرائيليين والفلسطينيين أقل من ٥٠ في المائة الآن، ولكن لا أحد يرى بديلا أفضل. ويساورنا بالغ القلق إزاء هذه الاتجاهات والافتقار إلى الخطوات الإيجابية من كلا الجانبين التي من شأنها أن تساعد على عكسها.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى الأخطار التي تهدد حل الدولتين. ما من شيء يبيّن بشكل أفضل لماذا يجب عكس مسار هذه الاتجاهات أكثر من أثرها على حياة الإسرائيليين والفلسطينيين. وكما قال الآخرون، فإنه من المقرر إخلاء وهدم قرية خان الأحمر بأكملها. ونكرر النداء الذي وجهه الاتحاد الأوروبي إلى الحكومة الإسرائيلية بأن تعيد النظر في خطتها لهدم القرية، بما في ذلك مدرستها، وتهجير سكانها. فسيكون لهدمها عواقب وخيمة للغاية، سواء بالنسبة لسكان ذلك التجمع، بمن فيهم أطفالهم، وكذلك بالنسبة لآفاق حل الدولتين.

والهدم المقرر ليس حدثا قائما بذاته. فبالنسبة للفلسطينيين، يكاد يكون الحصول على رخص البناء مستحيلا. ووفقا للأمم المتحدة، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ١٦ أمر هدم رهن التنفيذ لمبان مملوكة لفلسطينيين في المنطقة جيم وحدها في عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، تواصل المستوطنات الإسرائيلية نموها.

وفي نهاية الأسبوع الماضي، قُتل مدني إسرائيلي آخر طعنا. وتدين مملكة هولندا بشدة هذه الهجمات الإرهابية. فليس هناك أي مبرر للإرهاب.

ثالثا، أود أن أتكلم عن الحالة في غزة. إن الحالة الإنسانية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. لقد كنا على حافة أن نشهد استئنافا للأعمال العدائية بشكل كامل في الصيف. ونرحب بالتقدم المحرز صوب تحقيق الهدوء بفضل جهود قادتها الأمم المتحدة ومصر. ومع ذلك، وكما أوضح نيكولاي ملادينوف مرة أخرى اليوم، فإن المسائل الأساسية لا تزال بلا حلّ.

فقد ارتفع معدل البطالة إلى أكثر من ٥٠ في المائة. وتتواصل الاحتجاجات على الحدود، كما اتضح من الأحداث المؤسفة أمس، ووقوع مزيد من الضحايا نتيجة لذلك. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى كفالة الحفاظ على الطابع السلمي للاحتجاجات. كما نكرر بصورة ملحة مناشدتنا لإسرائيل أن تكون استجاباتها متناسبة وضرورية في جميع الأوقات، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. ويثير العدد المرتفع من الضحايا تساؤلات خطيرة بشأن تناسب الرد الإسرائيلي.

إن مملكة هولندا تؤيد المبادرات الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية في غزة. ويمكن أن يسهم تنفيذ مشاريع كبيرة لتحلية

المياه في غزة أو ربط غزة بخط غاز طبيعي إسهاما كبيرا في تحسين حياة الناس في غزة. بيد أن غزة لا ينبغي أن تكون متلقية للمساعدة الإنسانية. ويجب على جميع الأطراف أن تتخذ الخطوات اللازمة لإنعاش الاقتصاد، بما في ذلك عن طريق فتح المعابر على نحو يمكن التنبؤ به، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات إسرائيل الأمنية.

ولا تزال الخطوات التي يدعو إليها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) مجدية اليوم كما كانت عليه في عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعمنا للجهود التي يبذلها السيد ملادينوف. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة من أجل التوصل إلى حل دائم للكثير من المشاكل التي تواجه غزة. ففي غياب الانتعاش الاقتصادي، يعتمد الناس على المساعدة الإنسانية.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الأزمة المالية للوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونحن ندعمها في عملها الهائل من أجل أكثر الناس ضعفا في غزة وفي مناطق عملياتها الأخرى. ونرحب بالتمويل الإضافي من الشركاء الجدد والقدامى للأونروا. ونشيد بالوكالة على اتخاذها تدابير لتوفير التكاليف وقرارها بفتح مدارسها، على الرغم من الحالة المتقلبة.

في الختام، لقد بدأت بتأمل فترة السنوات الـ ٢٥ التي مرت منذ أوسلو. ولم يكن أحد يتصور أن السلام سيكون سهلا. وما يبعث فينا الأمل أن الطرفين أوشكا في مرات كثيرة على التوصل إلى اتفاق. ونحث القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية على عدم إدارة ظهر كل منهما للآخر، بل على المضي على الطريق المعقد نحو السلام. ولا يمكن لغيرهما البت في قضايا الوضع النهائي، ونرى أن جميع مسائل الوضع النهائي يمكن حلها إذا توفرت الإرادة السياسية.

ونعتقد أن المعايير المعروفة لا تزال توفر أفضل إطار لاتخاذ أي قرار. فأولا، يجب أن يكون هناك اتفاق على حدود الدولتين، على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع إجراء تبادل متكافئ للأراضي وفقا لما قد يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. وثانيا، يجب أن تحترم الترتيبات الأمنية سيادة الفلسطينيين وأن تُظهر أن الاحتلال قد انتهى؛ وبالنسبة للإسرائيليين، فإنها يجب أن تحمي أمنهم. ويجب منع عودة ظهور الإرهاب والتصدي للتهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديدات الجديدة والكبيرة في المنطقة. وثالثا، يجب إيجاد حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين. ورابعا، يجب الوفاء بتطلعات الطرفين في ما يتعلق بالقدس. ويجب إيجاد طريقة من خلال المفاوضات لحل وضع مدينة القدس بوصفها العاصمة المستقبلية للدولتين.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن خالص امتناننا للفريق الذي يقوده السيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الواضحة والمفصلة، وقبل كل شيء، على جهوده المتواصلة للتغلب على الجمود السياسي الذي يعانى منه النزاع منذ سنوات عديدة.

ونرحب بعقد مجلس الأمن جلسة مرة أخرى اليوم من أجل معالجة ذلك النزاع. بعد مرور ٢٨ عاما على مؤتمر مدريد، أصبح السلام أبعد منالا من أي وقت مضى. والطريق الذي رسمناه في مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو قبل ٢٥ عاما يكاد يكون عرضة لخطر أن يصبح شيئاً من الماضي. ونواجه اتجاها مقلقا للغاية يتمثل في نفاد الأمل في عملية التفاوض والفقدان التدريجي للثقة في جدوى حل الدولتين. وعلاوة على ذلك، فإن التقارير التي تردنا من المنطقة منذ بداية النزاع حتى اليوم تبرز باستمرار العنف بوصفه عنصرا مهيمنا ومستفحلا.

لقد بيّن التاريخ أن النزاع ليس له حل عسكري. ويحتم القدر على الطرفين التماس حل عن طريق المفاوضات، ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن يمتنعا عن اتخاذ إجراءات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة المعقدة أصلا.

وشهدنا على مدى الأشهر الستة الماضية اندلاع أعمال عنف على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة في صورة اشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية، بما في ذلك شن المسلحين في غزة لهجمات صاروخية، والتي تم الرد عليها بهجمات قوية شنها الجيش الإسرائيلي. وأدت تلك الأعمال العدائية إلى مقتل أكثر من ١٠٠ فلسطيني ووقوع العديد من الإصابات وإلى أضرار مادية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الحصار الشامل المفروض على غزة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة. ومن المهم أن تفهم إسرائيل أنه يجب عليها وقف سياسة هدم المنازل الفلسطينية وأن تستخدم القوة بشكل متناسب. وهناك حاجة ملحة إلى إيجاد حل مستدام لحالة ما يقرب من مليوني شخص في هذا الجيب الفلسطيني، يضمن حياة كريمة لهم ويوفر المزيد من الحماية للناس على الجانبين.

إن تمرد بعض القطاعات التي تهدد من داخل غزة أمن إسرائيل نتيجة مباشرة لغياب السلطة الوطنية الفلسطينية في المنطقة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه إزاء عدم الامتثال لاتفاق المصالحة الذي أُبرم بين حماس وفتح في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في مصر؛ والذي ينص، من بين جملة أمور، على عودة السلطة الوطنية الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر وسيطرتها التامة على هذا الجيب. وفي هذا الصدد، نوصي بمزيد من الدعم لمبادرة مصر وغيرها من الجهات الفاعلة من أجل تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين على نحو نشط ونهائي، وهو أمر لا غنى عنه لإعادة تنظيم غزة وتحقيق أمنها. ونودّ أن ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة المصرية في ذلك الصدد.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة المالية الراهنة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا)، التي يجب أن تظل قادرة على الاضطلاع بدورها وتقديم خدماتها الهامة لملايين الفلسطينيين الذين يعولون عليها. وفي هذا الصدد، نشيد بالتصريحات الأخيرة للبلدان التي زادت من قيمة دعمها للأونروا، ونحث أعضاء المجتمع الدولي الآخرين على الانضمام إلى مبادرة الدعم هذه لصالح المشردين من الفلسطينيين.

وتنوه غينيا الاستوائية بتقديم تقارير مكتوبة، إذ تمثل ممارسة من ممارسات المجلس. ونأمل في هذه الحالة أنه وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتماشيا مع الممارسة المتبعة، سيُتاح التقرير الفصلي المقبل في صيغة مكتوبة.

وأخيرا، تتفق غينيا الاستوائية مع المجتمع الدولي على أن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لاستئناف مفاوضات مجدية ترمي إلى تحقيق حل الدولتين، على أساس حدود ١٩٦٧، الذي سيُلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، فضلا عن تلبية التطلعات الفلسطينية للتمتع بمركز دولة ذات سيادة، وإنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل لجميع مسائل الوضع النهائي، مما سيضع حدّا للنزاع. للطرفين الحق ذاته في العيش في بيئة تضمن السلام والأمن، ويجب عليهما احترام قرارات مجلس الأمن المختلفة في هذا الصدد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

لقد استمعت إلى البيانات التي أدلى بها زملائي بعد ظهر هذا اليوم باهتمام كبير. لطالما كنت صريحة في اعتقادي بأن هذه المناقشة بشأن الشرق الأوسط ركز على نحو مفرط وغير عادل على إسرائيل. واليوم، سوف أذهب إلى أبعد من ذلك. إن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بالغ الأهمية وجدير باهتمام المجلس، ولكن إذا كان ثمة بلد يعدّ مصدرا النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط –، بلدا يستحق مناقشة فصلية في مجلس الأمن – فهذا البلد ليس إسرائيل. بل هو إيران.

لقد ظل النظام الإيراني قرابة ٤٠ عاما خارج المجتمع الدولي الذي يمتثل للقانون. ومن الصعب أن نذكر نزاعاً في الشرق الأوسط ليس لإيران يد فيه. وقد أيد النظام الإيراني طغاة يهاجمون شعوبهم بالغازات. كما أنه يؤجج النزاعات. ويمول المقاتلين الأجانب والإرهابيين. وينقل القذائف إلى المقاتلين. ويعمل ضدّ مصالح مجلس الأمن وسياساته مرارا وتكرارا. وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط، انتهكت إيران سيادة جيرانها في لبنان، وفي سورية واليمن، ولم يكترث النظام الإيراني تماماً بسيادة بلد يمر بمرحلة حاسمة على صعيد تطوره السياسي، ألا وهو العراق.

ويزعم القادة الإيرانيون أن تدخلهم في سيادة الدول الأخرى إنما تحركه دوافع الانتماء الديني. ويدّعون أنهم دُعُوا إلى التدخل في شؤون الدول الأخرى. وفي الواقع، فإن دوافع الملالي أقل رقيا من ذلك بكثير. بل ما يهمهم هو السلطة. وفي حالة العراق، هدفهم هو استغلال حالة الغموض من أجل إنشاء ممر تحت سيطرة إيرانية لنقل الأسلحة والمقاتلين من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط.

وفي الأشهر الأخيرة، تصاعد العدوان الإيراني. فالجماعات العميلة الإيرانية في العراق تعمل علنا، بفضل ما تزودها بها طهران من تمويل وتدريب وأسلحة. وتفيد التقارير بأن النظام الإيراني قد شرع خلال الأشهر القليلة الماضية في نقل القذائف التسيارية إلى تلك الجماعات في العراق. وتفيد بأنه يطور قدرة ميليشياته العميلة على إنتاج القذائف الخاصة بها داخل العراق.

وأقدم النظام الإيراني مؤخراً، في انتهاك صارخ للسيادة العراقية، على إطلاق وابل من الصواريخ من إيران صوب العراق. واستهدف الهجوم الإيراني مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني حاصداً أرواح ١١ شخصاً. ولم يكن هذا من فعل عملاء إيرانيين، بل من فعل نظام طهران ذاته. وقد كان أول قصف عسكري مباشر تقوم به إيران ضدّ الأراضي العراقية منذ أكثر من عقد من الزمن. وينبغي أن يحظى هذا التدخل الإيراني في سيادة العراق باهتمام شديد من مجلس الأمن لأسباب عديدة، لا سيما لأنها تمثل تحديا واضحا لقرارات مجلس الأمن.

ويتولى الجنرال الإيراني، رئيس قوة القدس التابعة لقوات حرس الثورة الإسلامية قاسم سليماني، قيادة المساعي الرامية إلى محاولة التأثير في تشكيل حكومة عراقية جديدة. وأود أن أذكر الزملاء بأن مجلس الأمن قد منع سليماني من السفر خارج إيران في عام ٢٠٠٧. وقد أعيد تأكيد هذا الحظر في عام ٢٠١٥ بعد اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعلى الرغم من حظر السفر الذي لا لبس فيه، فقد اتخذ سليماني من العراق مقر إقامة له عمليا منذ انتخابات أيار/مايو. وقد أشار الأمين العام إلى ذلك في آخر تقرير له بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/602). ولنكن واضحين حيال ما ينويه سليماني في العراق. فهو لا ينوي المساعدة على تشكيل حكومة في بغداد تستجيب لمطالب الشعب العراقي، بل لتشكيل حكومة عراقية تخضع لسيطرة النظام الإيراني.

وتعامل إيران العراق وكأنه ليس دولة مستقلة. بل تراه مجرد نقطة عبور للأسلحة الإيرانية وساحة تدريب للجماعات العميلة الإيرانية. وتسعى إيران إلى إبقاء العراق ضعيفا اقتصاديا ورهينا لصادراته، رغم أن العراق يزخر بالكثير من الموارد. لماذا؟ لأن إيران تريد استخدام عراقا ضعيفا لتمول على نحو غير مشروع أنشطتها الإرهابية.

وثمة تصعيد إيراني آخر حدث مؤخرا خلف نتائج خاصة بالنسبة للأمريكان. وقبل أسبوعين، أطلقت جماعتان من الجماعات العميلة الإيرانية هجمات صاروخية على السفارة الأمريكية في بغداد وقنصلية الولايات المتحدة في البصرة. إن استخدام القوات العميلة في العراق لا يعطي النظام الإيراني إمكانية إنكارمقبولة عندما تحدث مثل هذه الهجمات. إن إدارة ترامب لا ولن تصدّق ذلك. وقد كان بوسع إيران أن توقف

هجمات جماعاتها العميلة. لكنها اختارت ألا تفعل، ولذلك ردّ البيت الأبيض بتوجيه إنذار حازم إلى طهران. إننا نحمل النظام الإيراني المسؤولية الكاملة عن الهجمات التي تقترفها جماعاتها العميلة على مرافق الولايات المتحدة وموظفيها في العراق، ولن نتردد في الدفاع بقوة عن أرواح الأمريكان.

إن سيادة الدول الأعضاء مسألة كثيراً ما يتناولها مجلس الأمن، لسبب وجيه. فلكل دولة الحق السيادي في أن تحكم نفسها بنفسها وتحمي شعبها وتدافع عن حدودها. وللعراق الحق في ذلك، على غرار باقي الدول. ومع ذلك، في وقت حاسم من تاريخه، وفي حين يشكل العراقيون حكومتهم، تتجاهل إيران على نحو صارخ السيادة العراقية. وتهدد السكان من أجل تشجيع القادة السياسيين الموالين لها. وتقوم بتقويض سمة أساسية من سمات السيادة، وهي احتكار الدولة لحق استخدام القوة، من خلال تعزيز الميلشيات التابعة لها.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع العراق لمساعدته على إنشاء حكومة مستقلة وشاملة للجميع. ويعمل العراق على التعافي من سنوات من النزاع ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وعلى تجاوز ما خلفه طغيان صدام حسين. والتدخل الإيراني لا يحول دون إحراز الشعب العراقي تقدّماً فحسب؛ بل إنه يعود به القهقرى نحو النزاع والفرقة اللذين يسعى جاهدا إلى تخطيهما. إنها روح النزاع والفرقة ذاتها التي تعززها إيران في سورية، واليمن ولبنان وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط. وينبغي لجميع أعضاء مجلس الأمن الذين يحترمون مبدأ السيادة الوطنية أن يُبدوا اهتمامهم، ولكل من يحترم حق الشعب العراقي في تقرير المصير أن يهبّ للدفاع عنه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.